فاز بالجائزة التي تقدمها مجلة «ذا بانكر العالمية» في استبيانها السنوي للعام 2021

«الوطني» أفضل بنك في «الابتكار للخدمات المصرفية» بالشرق الأوسط

العثمان: نجاح إستراتيجيتنا للتحول الرقمي يرسخ ريادتنا وتفوقنا بتقديم حلول الدفع والخدمات الرقمية

نحرص على التواصل مع عملائنا والتعرف على احتياجاتهم باستخدام أحدث طرق تحليل البيانات الحديثة

يحتفظ بنك الكويت الوطني بمكانة رائدة وتفوق واضح في تقديم الخدمات الرقمية الأكثر تطوراً على مستوى المنطقة. وقد فاز البنك بجائزة أفضل بنك في «الابتكار في الخدمات المصرفية» على مستوى منطقة الشرق الأوسط في الاستبيان السنوي الذي تجريه مجلة «ذا بانكر» العالمية.

تمنح المجلة جائزة الابتكار في الخدمات المصرفية تقديراً للجهود المتميزة التي تقدمها المؤسسات في مجال الابتكار والتكنولوجيا الرقمية مع التركيز على المبادرات الرقمية التي تثبت مدى تقدم البنوك في مجالي الابتكار والتحول الرقمي.

يتم تقييم مبادرات وجهود كافة المؤسسات المشاركة من خلال سبع فئات فرعية وهي: الخدمات المصرفية المبتكرة عبر الموبايل، حلول الدفع الاصطناعي واستخدام الروبوت، وحلول الدفع الرقمية.

وتخضع مبادرات البنوك المشاركة إلى تقييم من لجنة تحكيم مستقلة تضم مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الخدمات المصرفية والتكنولوجيا حيث تتنوع مجالات عملهم بين المحللين والمسؤولين التنفيذيين والأكاديميين.

وبهذه المناسبة قال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني محمد العثمان: «فرضت الأزمة الحالية تغيرات جذرية على صعيد الخدمات المصرفية وقد كنا في الوطني على أتم استعداد لتلك التحولات بفضل استراتيجيتنا للتحول الرقمي التي ساهمت في ترسيخ ريادتنا وتفوقنا في تقديم الخدمات الرقمية وحلول الدفع المتطورة».

مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية في البنك الوطني محمد العثمان

وأضاف العثمان: «تشهد قنواتنا الإلكترونية إقبالاً كبيراً من عملائنا الذين أصبحوا يعتمدون عليها بشكل كبير في إتمام معاملاتهم في ظل ما نقدمه من خدمات وتحسينات مستمرة لتلبية احتياجاتهم وحرصنا الشديد على التواصل معهم للتعرف على تلك الاحتياجات باستخدام أحدث طرق تحليل البيانات الحديثة».

بنك الكويت الوطني نال جائزة أفضل بنك في «الابتكار للخدمات المصرفية» بالشرق الأوسط

وأشار العثمان إلى تفوق الوطني واستباقه في توفير حلول الدفع الأكثر تطوراً في السوق قائلاً: «نجحنا قبل الأزمة بأسابيع قليلة في تقديم خدمتي Garmin Pay و Fitbit Pay مطلع العام الماضي وقبل نهاية العام أطلقنا خدمة Samsung Pay وجميع تلك الخدمات كانت تتوافر بالسوق الكويتي للمرة الأولى».

وحول التفوق في تقديم الخدمات المصرفية عبر الموبايل قال العثمان: «نعتبر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل أكبر فروعنا ونستثمر بكثافة في تطويره بشكل مستمر».

وأكد العثمان على نجاح البنك في إدخال تكنولوجيا الروبوتات في العمليات التشغيلية بشكل مكثف خلال الفترة الماضية ما يضيف إلى قدرات البنك وبنيته التحتية التكنولوجية الهائلة التي تعد الركيزة الأساسية تدعم تفوقه في مجال تقديم الخدمات الرقمية.

ويوفر برنامج خدمة الوطني عبر الموبايل فرصة آمنة لإدارة الأموال بكل سهولة وفي أي وقت، حيث يسمح للعملاء القيام بالمعاملات المصرفية المختلفة وسداد قيمة المشتريات والاطلاع على العروض والخصومات أثناء التسوق وغيرها من التحديثات والخدمات الجديدة التي يتم إضافتها باستمرار إلى البرنامج.

وتعد مجلة «ذي بانكر» التابعة لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية والتي تأسست المجلة في العام 1926 من المجلات العالمية العريقة. وتجري المجلة استبيانات سنوية لاختيار أفضل المؤسسات المالية في نحو 120 دولة حول العالم، من أجل تسليط الضوء على البنوك الرائدة والمتميزة في المجتمع المصرفي العالمي.

أبرز المؤشرات لقنوات الوطني الإلكترونية:

× ارتفاع عدد المعاملات المنفذة عبر خدمة الوطني عبر الموبايل بنحو 57 % على أساس سنوي منذ بداية العام وحتى يونيو 2021.

× 90 % نمواً في عدد المعاملات المنفذة عبر خدمة الوطني للدفع السريع في يونيو 2021 مقارنة بنفس الفترة منذ العام الماضي.

× 27 % زيادة في عدد المستخدمين النشطين لخدمة الوطني عبر الموبايل في يونيو 2021 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

× 41 % نسبة المعاملات المنفذة عبر خدمة الوطني عبر الموبايل من إجمالي المعاملات كما في يونيو 2021.

× المعاملات المنفذة من خلال قنوات الخدمة الذاتية وصلت إلى 97 % في يونيو 2021

من منطلق اهتمام البلاد بدعم الجهود التنموية على الصعيدين الإقليمي والدولي

«الصندوق الكويتي للتنمية» يمد جسور الصداقة إلى العراق لتعزيز العلاقات بين البلدين

قدم لبغداد أربع منح بقيمة 300 مليون دولار خلال الفترة من 2005 إلى 2016

المساعدات شملت جميع المحافظات العراقية وغطت قطاعات التعليم والصحة والإسكان وإعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب

خلال مؤتمر المانحين الثالث لدعم اللاجئين السوريين الذي استضافته البلاد عام 2015 خصصت الكويت 500 مليون دولار لهذا الغرض

«كونا»: تعكس جهود الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية منذ تأسيسه في عام 1961 بعد نظر عميق وحكمة لدى القيادة السياسية الكويتية إذ أدى دورا بارزا على مدار ستة عقود في خدمة أهداف سياسة البلاد الخارجية ومساعدة الدول العربية ومنها العراق في تنفيذ مشروعات تنموية بغية تحقيق التنمية المستدامة.

ورغم قطع العلاقات بين دولة الكويت والعراق عقب الغزو الغاشم في فجر الثاني من أغسطس 1990 واستمرار - تلك القطيعة - حتى سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003 فإن دولة الكويت فتحت صفحة جديدة مع جارتها ومدت يد العون لمساعدة الأشقاء على تجاوز ظروفهم الاستثنائية من خلال «صندوق التنمية» وذلك بمدها بالمنح والمعونات الفنية والقروض الميسرة.

كان للصندوق تعاون ملحوظ مع العراق في السنوات الأخيرة إذ قدم له في الفترة من 2005 إلى 2016 أربع منح بقيمة إجمالية تقارب الـ 300 مليون دولار أمريكي، موزعة على قطاعات مختلفة وشاملة في محافظات العراق تعنى بقطاعات التعليم والصحة والإسكان وأخرى خاصة بإعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية هناك.

شهد عاما 2005 و 2007 تخصيص منحتين من دولة الكويت إلى الجمهورية العراقية عبر صندوق التنمية إحداهما بقيمة 50 مليون دولار والثانية بقيمة 60 مليون دولار وتم تخصيصهما لإعادة إعمار المنشآت الصحية والتعليمية وتم تنفيذ وتشييد الكثير من المدارس النموذجية هناك إضافة إلى مشروعات المياه والصرف الصحي بمدينة الصدر بشرق العراق.

خصصت حكومة دولة الكويت مبلغ 80 مليون دولار أمريكي في عام 2012 لتمويل مشروع إنشاء «مجمع سكني» بديل عن المنازل المتاخمة لخط الحدود بين البلدين في منطقة «أم قصر» تنفيذا لتوصيات فريق الأمم المتحدة بإزالة جميع العوالق على جانبي الحدود وصولا إلى تعزيز العلاقات ودعم الجهود المبذولة في إعادة إعمار العراق.

قدم الصندوق أيضا منحة مالية للجمهورية العراقية عام 2016 بقيمة 100 مليون دولار للإسهام في إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية في العراق.

وفيما يخص مبادرة الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - طيب الله ثراه - خلال مؤتمر المانحين الثالث لدعم اللاجئين السوريين الذي استضافته دولة الكويت عام 2015 فقد تم تخصيص مبلغ 500 مليون دولار أمريكي لهذا الغرض وقام الصندوق بتخصيص مبلغ 100 مليون منها لأغراض عمليات دعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم في دول الجوار منها العراق.

بلغت حصة الجمهورية العراقية من المبادرة المشار إليها نحو 10 ملايين دولار وخصصت للمساهمة في مشروع تحسين البنى التحتية لمخيمات اللاجئين السوريين في شمال العراق عبر تعاون الصندوق الكويتي للتنمية مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للإشراف على أعمال المشروع.

تضمن مشروع البنى التحتية في شمال العراق بناء 1200 مسكن إيواء في مخيم «دوميز 1» إضافة إلى 300 مسكن للإيواء في مخيم «دوميز 2» في محافظة دهوك وإنشاء 150 مسكنا للإيواء وتشييد قنوات مفتوحة بين المخيمين من توريد وتركيب معدات تعمل بالطاقة الشمسية لإنارة الطرق وغيرها من اللوازم المكملة لحياة اللاجئين.

امتدت مساعدات الصندوق الكويتي للتنمية عبر تقديم ثلاثة قروض تنموية للجمهورية العراقية خلال الأعوام 1970 و 1971 و 2018 بقيمة بلغت 100 مليون دولار أمريكي تضمنت مشاريع المحطة الكهرومائية على «سد سامراء» وإنتاج الاسمنت في «سماوة - أم قصر» وإنشاء وتجهيز مدارس.

في إطار تعهد دولة الكويت في مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق والذي عقد في فبراير 2018 تم التوقيع على اتفاقية قرض بين جمهورية العراق والصندوق الكويتي الذي يقدم بمقتضاها قرضا بنحو 80 مليون دولار أمريكي للإسهام في تمويل مشروع إنشاء وتجهيز مدارس في جمهورية العراق.

يستهدف المشروع المقترح الإسهام في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية العراق عبر رفع المستوى التعليمي والمهني للطلاب في المرحلتين الابتدائية والثانوية وذلك بتذليل فرص التعليم للطلاب عبر توفير مقاعد دراسية إضافية وبناء مدارس جديدة تسهم في تقليل الاكتظاظ في الدوام المزدوج والثلاثي بالمدارس حاليا إضافة إلى الحد من ظاهرة التسرب التعليمي.

يتضمن المشروع إنشاء حوالي 73 مدرسة تتضمن كل منها ما بين 12 إلى 18 فصلا دراسيا في 15 محافظة بجمهورية العراق وتشمل أعمال المشروع الأعمال المدنية والكهربائية والصحية اللازمة لإنشاء مباني الإدارة والفصول الدراسية والمختبرات وتوفير الخدمات والمرافق الصحية اللازمة للمدارس.

كانت دولة الكويت قبل إنشاء الصندوق تستشعر احتياجات شعوب الدول النامية العربية وغير العربية وازداد هذا الشعور مع اكتشافها النفط وبداية تدفق الخير على شعبها إلا أن ذلك لم يجعلها تنشغل فقط بتنمية اقتصادها دون الاهتمام بالتنمية على صعيد العالم بل أنها كدولة نامية كانت أقرب إلى تفهم واقع شعوب الدول النامية الأخرى ومن هنا صدر قرار تأسيس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

مشاريع الصندوق الكويتي في العراق شملت جميع المحافظات وغطت كل القطاعات